مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة
دراسة أولية

The Level of Economic Education Quality among University Students in Makkah City

10.35781/1637-000-172-006

الباحثة/ عائشة عبدالكريم مددين

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة وتم تطبيق أداة الدراسة (استبانة) على عينة ميسرة قوامها (70) طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة، وقد كشفت النتائج الوصفية أن محور "واقع جودة التربية الاقتصادية" حصل على درجة موافقة "كبيرة" بمتوسط حسابي (4.08)، مما يعكس وعياً عالياً وممارسات رشيدة لدى العينة تتمثل في التفكير المسبق قبل الشراء وتحديد الأولويات وتجنب الشراء بالتقسيط، في حين حصل محور "مستوى جودة التربية الاقتصادية" على درجة موافقة "متوسطة" بمتوسط (3.17)، مما يشير إلى وجود فجوات تطبيقية تتصدرها افتقاد مهارات الادخار وقلة التثقيف الاقتصادي، وعلى صعيد الفروق والعلاقات، أثبتت الاختبارات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري "الجنس" أو "التخصص الدراسي"، مما يؤكد أن التحديات المالية مشتركة بين جميع الطلبة، كما أظهر تحليل الانحدار الخطي عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير "الواقع" على متغير "المستوى"، مما يدل على أن الممارسات الفردية وحدها لا تكفي لرفع مستوى التربية الاقتصادية دون منظومة داعمة.

الكلمات المفتاحية: جودة التربية الاقتصادية- واقع التربية الاقتصادية - طلبة المرحلة الجامعية.

ISSN : 2410-1818

The Level of Economic Education Quality among University Students in Makkah City

Prepared by:
Aisha Abdulkarim Madadin

Abstract

This study examined the level of economic education quality among university students in Makkah City. The study aimed to identify the level of economic education quality among university students in Makkah City. A questionnaire was administered to a sample of 70 male and female university students.

The descriptive results revealed that the dimension of "The Reality of Economic Education Quality" obtained a high degree of agreement, with a mean score of 4.08, reflecting a high level of awareness and sound economic practices among the participants, including careful consideration before purchasing, setting priorities, and avoiding installment buying. In contrast, the dimension of "The Level of Economic Education Quality" obtained a moderate degree of agreement, with a mean score of 3.17, indicating the existence of practical gaps, particularly in saving skills and economic literacy.

Regarding differences and relationships, the statistical analyses showed no statistically significant differences attributable to the variables of gender or academic major, indicating that financial challenges are shared among university students regardless of their demographic characteristics. Furthermore, the linear regression analysis revealed no statistically significant effect of the "reality" variable on the "level" variable, suggesting that individual economic practices alone are insufficient to improve the level of economic education without the support of a broader educational and institutional framework.

Keywords: Economic Education Quality, Reality of Economic Education, University Students.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

تُعد التربية الاقتصادية من المجالات التربوية المهمة التي تسهم في إعداد الأفراد للحياة الاقتصادية بصورة واعية ومسؤولة، وتمكينهم من التعامل الرشيد مع الموارد المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية متسارعة وتزايد في المتطلبات المعيشية، الأمر الذي جعل الحاجة ملحّة إلى تعزيز المفاهيم والمهارات والقيم الاقتصادية لدى الأفراد منذ المراحل التعليمية المختلفة، ولا سيما المرحلة الجامعية التي تمثل مرحلة بناء الشخصية والاستعداد لتحمل المسؤوليات المستقبلية.

وقد أشارت دراسة عبد الحليم وآخرون (2013) إلى أن المفاهيم الاقتصادية تُعد شكلاً من أشكال التعلم الاجتماعي، وهي من المفاهيم والمهارات المهمة التي ينبغي غرسها وتنميتها لدى الأفراد منذ المراحل المبكرة، حتى يتمكنوا من بناء قراراتهم وأولوياتهم الاقتصادية بصورة سليمة. أكد كلٌّ من Borg (2017) و Jennings (2017) أن التربية الاقتصادية تعزز المهارات والسلوكيات الاقتصادية الجيدة المرتبطة بالمحافظة على الموارد المتاحة وترشيد الاستهلاك، فضلًا عن إكساب الأفراد المعارف المتعلقة بالقضايا والعمليات الاقتصادية المناسبة. كما تُعد التربية الاقتصادية نوعاً من الاستثمار في الأفراد؛ إذ تسهم في إكسابهم المهارات المرتبطة بالمال والدخل والعمل والإنتاج، وتساعد في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الإنتاج (بني عيسى، 2018). وفي هذا السياق تؤدي الأسرة دوراً أساسياً في غرس مبادئ التربية الاقتصادية لدى الأبناء، حيث يرتبط الوضع الاقتصادي للأسرة بجودة الحياة الأسرية واستقرارها من خلال توفير الاحتياجات الأساسية وتحقيق التوازن الاقتصادي الذي يضمن مستوى معيشياً كريماً لأفراد الأسرة (عطية، 2016؛ حسروميا، 2018).

ومن هنا تبرز أهمية التربية الاقتصادية في تنمية الوعي المالي، وترشيد الاستهلاك، وتعزيز قيم الاعتدال والتخطيط والادخار لدى الأبناء. فقد أكد الربعاني والمخلافي (2013) أن من أهم غايات التربية الاقتصادية غرس قيم ترشيد الإنفاق والاعتدال في الاستهلاك لدى الأبناء، كما اتجهت العديد من الدول والمنظمات الاقتصادية إلى الدعوة للتوسط في الاستهلاك وترشيد الإنفاق لدى مختلف فئات المجتمع.

كذلك أشارت تركاوي (2017) إلى أن من خصائص التربية الاقتصادية الإسلامية دعم الاستقلال الاقتصادي من خلال ترشيد الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق الرفاهية المتوازنة، بينما أكد العقل (2021) أن من مبادئ التنمية المستدامة في الإسلام الاعتدال والتوسط في الإنفاق وعدم الإفراط أو التفريط في استخدام الموارد.

وعلى الرغم من أهمية التربية الاقتصادية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود بعض الممارسات الاقتصادية غير الرشيدة داخل الأسرة؛ إذ توصلت دراسة آل رشود وآخرون (2018) إلى أن

ISSN : 2410-1818

من أبرز الآثار السلبية للاستهلاك الترفي تبذير الأبناء وضعف إحساسهم بقيمة المال واستنزاف موارد الأسرة دون عائد، كما كشفت دراسة الزهراني (2017) انخفاض مستوى الوعي الاستهلاكي لدى الأسرة السعودية نتيجة التأثر بالإعلانات والتخفيضات التجارية.

كما أوضحت دراسة البازعي والخضر (2020) أن نسبة كبيرة من الأسر السعودية تفتقر إلى ثقافة الادخار، وأن بعض الأسر تنفق أكثر من دخلها الشهري مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية النفقات. وأظهرت دراسة Mokoman (2012) ضعف دور الأسرة في تعزيز التربية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الفقر وغياب الرفاهية الاجتماعية لدى بعض الأسر، في حين أكدت دراسات أخرى أهمية دور الأسرة في تنمية السلوك الاقتصادي الرشيد لدى الأبناء من خلال تعزيز ثقافة الادخار والإنتاج والاستثمار، وتربية الأبناء على الاعتدال في الإنفاق والتخطيط لشؤون الحياة المختلفة (آل رشود وآخرون، 2018).

مشكلة الدراسة:

تشهد المجتمعات المعاصرة العديد من التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية التي أسهمت في ظهور أنماط من السلوك الاقتصادي السلبي وانتشار الثقافة الاستهلاكية وضعف الوعي الاقتصادي لدى بعض فئات المجتمع، الأمر الذي انعكس على ممارسات الأفراد والأسر في مجالات الإنفاق والادخار والتخطيط المالي (آل رشود وآخرون، 2018).

وقد أصبح المختصون والمهتمون بالشأن الاقتصادي يؤكدون أن تعديل السلوك الاقتصادي لا يتحقق بمجرد التوجيه أو الوعظ، وإنما من خلال التربية والتنشئة المستمرة منذ الصغر، عبر تكامل أدوار الأسرة والمدرسة والمجتمع ضمن منظومة تربوية واضحة الأهداف والأطر (العميري، 2013).

وعلى الرغم من أهمية التربية الاقتصادية في بناء السلوك الاقتصادي الرشيد، فقد أشارت الدراسات إلى وجود قصور في بعض الممارسات الاقتصادية لدى الأسر؛ إذ أوضحت دراسة المدخلي (2015) افتقاد بعض الأسر لأسس ومبادئ التربية الاقتصادية الصحيحة، مما يؤثر سلباً على تربية الأبناء والتخطيط الاقتصادي السليم، كما بينت أن نسبة كبيرة من الأسر السعودية تفتقر إلى ثقافة الادخار، وأن بعضها ينفق أكثر من دخله الشهري ويلجأ إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته.

كما أشارت دراسة البازعي والخضر (2020) إلى وجود معوقات تواجه الأسرة في تعزيز ثقافة الادخار، من أبرزها ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف ثقافة التخطيط الادخاري لدى الأسرة. كذلك كشفت دراسة آل رشود وآخرون (2018) أن من الآثار السلبية للاستهلاك الترفي تبذير الأبناء وضعف إحساسهم بقيمة المال واستنزاف موارد الأسرة دون تخطيط اقتصادي واضح.

ISSN : 2410-1818

وفي السياق ذاته، أشارت دراسة الشرعة وآخرون (2018) إلى أن الأسرة تؤدي دوراً متوسطاً في غرس قيم التربية الاقتصادية لدى الأبناء، بينما أوضحت دراسة محمد وآخرون (2021) وجود قصور في أدوار المعلمين في تنمية بعض القيم الاقتصادية لدى الطلبة، كما أظهرت دراسة السيد وآخرون (2020) انخفاض مستوى استيعاب المفاهيم الاقتصادية لدى العديد من الطلبة.

وتمثل التربية الاقتصادية أحد الجوانب المكونة لجودة الحياة التي يعيشها الأفراد، التي تعتمد على مجموعة من الموارد المتاحة التي يكون لها دورا كبيرا في اشباع الحاجات الأساسية للأفراد (العماري والميالي، 2023).

كما نجد أن طلاب الجامعة هم أكثر الفئات تأثراً لكل ما يدور في البيئة المحيطة من تغير ملحوظ في أنواع وأشكال السلع المتاحة وفقاً للتطوير السريع في كافة نواحي الحياة (سويد، 2012). والشباب الجامعي يعد من أكثر الفئات عرضة للثقافة الاستهلاكية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والتي تؤدي بدورها بالتأثير على النزعة الاستهلاكية لشباب اليوم من خلال اقتناء الأشياء الاستهلاكية المختلفة (حماد والحبشي، 2015).

لذلك تزداد أهمية تبنى موضوع جودة التربية الاقتصادية للشباب في مرحلة التعليم الجامعي نظراً لأهمية تلك الفئة لأن الشباب هم أساس بناء المجتمعات ومدي تأثيرهم وتأثرهم بالأنماط الاستهلاكية داخل أسرهم (الكندري، 1992).

ولا شك أن التطورات الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم والتحديات والمشكلات الاقتصادية التي تواجه إنسان هذا العصر، تؤكد أهمية أن يكون لدى المتعلم في جميع مراحله قدرا مناسبا من المعارف والمهارات والاتجاهات الاقتصادية، وتوافر درجة مناسبة من الوعي الاقتصادي لاتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بأنشطته المالية والاقتصادية، وذلك كمواطن منتج ومدخر ومستهلك للسلع والخدمات، لذا فقد اعتبر الوعي بالقضايا والمشكلات والتطورات الاقتصادية هدفا رئيسا ومهما بين أهداف التربية (الصادق، 2018).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التربية الاقتصادية داخل الأسرة، إلا أن الدراسات التي تناولت مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة الجامعة ما تزال محدودة، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى الكشف عن مستوى جودة التربية الاقتصادية لديهم.

وفي ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة البحث في التعرف على مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة الجامعة، والكشف عن مستوى امتلاكهم للمفاهيم والمهارات والقيم الاقتصادية في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة.

ISSN : 2410-1818

وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

- ما مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة؟
2. ما الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين درجات أفراد عينة الدراسة في مستوى جودة التربية الاقتصادية تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس - التخصص الدراسي)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة رئيسية تحديد مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية بمدينة مكة المكرمة وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن واقع جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة الجامعة في مدينة مكة المكرمة.
2. تحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين درجات أفراد عينة الدراسة في مستوى جودة التربية الاقتصادية تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس - التخصص الدراسي).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

1. تسهم الدراسة في إثراء الأدب التربوي المتعلق بجودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، باعتبارها من الموضوعات التربوية المعاصرة المرتبطة بالوعي الاقتصادي والسلوك المالي .
2. تساعد الدراسة في توضيح واقع التربية الاقتصادية لدى الشباب الجامعي في البيئة السعودية، وبخاصة في مدينة مكة المكرمة، مما يضيف معرفة علمية يمكن الإفادة منها في الدراسات المستقبلية .
3. قد تسهم الدراسة في بناء إطار نظري يوضح العلاقة بين التربية الاقتصادية وتنمية السلوك الاقتصادي الرشيد لدى طلبة المرحلة الجامعية.

الأهمية التطبيقية:

1. قد تفيد نتائج الدراسة المؤسسات التعليمية في تطوير البرامج والأنشطة الجامعية التي تعزز التربية الاقتصادية لدى الطلبة.
2. تساعد الدراسة في الكشف عن مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، مما يسهم في تحديد جوانب القوة والقصور والعمل على تحسينها .

ISSN : 2410-1818

3. يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في توعية الأسر والجهات التربوية بأهمية تنمية مهارات الادخار وترشيد الاستهلاك والتخطيط المالي لدى الشباب الجامعي.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة على التعرف إلى مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، من خلال الأبعاد المرتبطة بالسلوك الاقتصادي والوعي المالي وترشيد الاستهلاك والادخار والتخطيط الاقتصادي.
2. **الحدود البشرية**: تقتصر الدراسة على طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة.
3. **الحدود المكانية**: الجامعات الواقعة بمدينة مكة المكرمة.
4. **الحدود الزمانية**: الفصل الدراسي/العام الجامعي (1447هـ - 2026م).

مصطلحات الدراسة:

التربية الاقتصادية: "هي التربية التي تساعد الفرد على تحسين أنماط الاستهلاك وتكوين الوعي الاقتصادي الذي تساعد على اكتساب المعرفة والمهارات الاقتصادية وتنميتها، مع القدرة على التكيف وفقاً للظروف الاقتصادية له وللمجتمع الذي يعيش فيه" (الشامي، 2005، ص2).

وتعرف الباحثة التربية الاقتصادية إجرائياً: بأنها تنمية وعي طالب المرحلة الجامعية بالممارسات الاقتصادية السليمة، من خلال إكسابه مهارات التخطيط المالي، وحسن التصرف بالموارد، والاعتدال في الإنفاق، بما يساعده على تحقيق التوازن في حياته الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرف جودة التربية الاقتصادية إجرائياً: درجة تحقق المعارف والمهارات والقيم الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، وانعكاسها على سلوكهم الاقتصادي في مجالات التخطيط المالي، وإدارة الموارد، وترشيد الاستهلاك، والادخار، واتخاذ القرار الاقتصادي، كما تُقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها أفراد العينة في أداة الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري

المفاهيم النظرية لجودة التربية الاقتصادية:

أولاً: مفهوم التربية الاقتصادية

تُعد التربية الاقتصادية من المجالات التربوية الحديثة التي برزت أهميتها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، إذ تهدف إلى إعداد الأفراد للتعامل الواعي مع الحياة الاقتصادية، وتنمية قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وحسن إدارة الموارد المتاحة بما يحقق التوازن بين الحاجات والإمكانات. وفي هذا السياق، عرّف الشامي (2005) التربية الاقتصادية بأنها التربية

ISSN : 2410-1818

التي تساعد الفرد على تحسين أنماط الاستهلاك، وتكوين الوعي الاقتصادي الذي يسهم في اكتساب المعرفة والمهارات الاقتصادية وتنميتها، مع القدرة على التكيف وفقاً للظروف الاقتصادية للفرد والمجتمع الذي يعيش فيه.

ويشير الدوسري (2016) إلى أن الاقتصاد لا يقتصر على تنفيذ المشروعات الاقتصادية، بل يمتد إلى تشكيل الإنسان وبناء سلوكه تجاه المشكلات الاقتصادية، بما يمكنه من تنمية اقتصاده الشخصي والمساهمة في تنمية مجتمعه، ويضيف في هذا الاتجاه أن التعليم الاقتصادي لم يعد مقتصرًا على المعرفة النظرية، بل أصبح يشمل المعارف والمهارات والسلوكيات الاقتصادية والمالية التي يحتاجها الأفراد للتفاعل مع الحياة المعاصرة.

ثانياً: مفهوم جودة التربية الاقتصادية

يرتبط مفهوم جودة التربية الاقتصادية بمدى فاعلية التربية الاقتصادية في بناء الفرد اقتصاديًا من حيث المعرفة والمهارة والسلوك، بحيث لا يقتصر الأمر على امتلاك المعلومات الاقتصادية، بل يمتد إلى القدرة على توظيفها في المواقف الحياتية المختلفة بصورة واعية ومسؤولة.

وفي هذا السياق، تشير الصادق (2018) إلى أن التربية تهدف إلى بناء فكر الإنسان وتدعيم قيمه وتوجيه سلوكه، ومن ثم فإن التربية الاقتصادية تسهم في إكساب الفرد المعارف الاقتصادية والمهارات التي تساعده على تحسين سلوكه الاقتصادي وتطوير قدرته على التعامل مع المشكلات الاقتصادية المختلفة.

وبناءً على ذلك، فإن جودة التربية الاقتصادية في سياق الدراسة الحالية تشير إلى مستوى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية للمعارف والمهارات والقيم الاقتصادية التي تمكنهم من التعامل الرشيد مع المال والموارد واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

ثالثاً: خصائص التربية الاقتصادية

يمكن تناول أبرز خصائص جودة التربية الاقتصادية على النحو التالي (أحمد وعبد الجواد، ٢٠١٦):

1. تربية تثقيفية: تهدف إلى توعية الأفراد ونشر الثقافة الاقتصادية بينهم حتى يتمكنوا من مواجهة تحديات العصر ومتغيراته، وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي للبلاد.

2. تربية إنتاجية: من أجل العمل والإنتاج تهدف إلى تشجيع الأفراد على العمل وزيادة إنتاجيتهم وغرس قيم حب العمل وإتقانه في نفوس الأفراد.

3. تربية إنفاقيه استهلاكية: تهدف إلى ترشيد الإنفاق والاستهلاك مع الالتزام بالوسطية وغرس الوعي الاستهلاكي.

ISSN : 2410-1818

4. تربية ادخارية واستثمارية: تهدف إلى تشجيع الأفراد على الادخار للاستثمار وليس الاكتناز وتعريفهم بطرق وأساليب الادخار والاستثمار.

5. تربية بيئية: تهدف إلى تكوين فرد واع حريص على الممتلكات العامة والخاصة، ولديه معارف ومهارات تتيح له حل المشكلات البيئية، والحفاظ على الموارد واستغلالها على الوجه الأمثل.

6. تربية دينية وقانونية: وتهدف إلى تحقيق المشروعية الدينية والقانونية في الكسب والإنفاق، وتوعية الأفراد بالسلوك الاقتصادي السوي للعمل به وغير السوي لاجتنابه وفق ما يأمر به الدين ويضبطه القانون.

7. تربية تنموية: تهدف إلى استغلال الموارد البشرية والمادية لبناء مجتمع متطور ومتقدم في كافة المجالات، وذلك من خلال الوعي بعمليات التنمية وقيمها ولمشاركة الفاعلية في كل ما يسهم في تحقيقها.

رابعاً: أهداف التربية الاقتصادية

تسعى التربية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وقد أورد (المدخلي ،2015؛ الشربيني والطناوي ،2011) بعضاً من أهداف التربية الاقتصادية لعموم الطلبة نسردها على النحو التالي:

1. توعية النشء بالقضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجههم وتواجه مجتمعهم، وإكسابهم أساليب السلوك الاقتصادي الرشيد لتحقيق أفضل تكيف ممكن مع البيئة الاقتصادية التي يعيشون فيها.

2. العناية بتأهيلهم ليعيشوا عصرهم بفاعلية.

3. استثمار الوقت بما يفيد واستغلاله في العمل والإنتاج، بما يتفق مع طاقته وعمره.

4. تحقيق النمو الأخلاقي للأبناء بتمسكهم بالقيم الأخلاقية والاقتصادية ويقظة ضميرهم، ومراقبة اللّه في كل تعاملاتهم الاقتصادية.

5. تحقيق النمو في القدرات المهارية والفكرية والاقتصادية للفرد والأسرة والمجتمع.

6. ممارسة الأبناء للأعمال والسلوكيات الاقتصادية السليمة في تعاملهم مع الأخرين.

7. إعداد وتأهيل الأبناء للمستقبل، بتدريبهم على وضع الخطط، وإصدار القرارات الاقتصادية، والالتزام بالسلوك الاقتصادي الذي يتماشى مع نظام المجتمع، والنظام الإسلامي، ويتفق مع توجهات المستقبل.

8. مساعدة الطلبة على فهم العلاقات التي يقوم عليها الاقتصاد المعاصر وتنمية الوعي لديهم في بعض الجوائب المناسبة لهم مثل الوعي بالمشكلات الاقتصادية المحيطة بهم، وأهمية العمل، والعادات الاستهلاكية الجيدة، والعادات الادخارية وترشيد الاستهلاك، وقيمة التعاون.

ISSN : 2410-1818

خامساً: أهمية التربية الاقتصادية

تنبع أهمية التربية الاقتصادية من دورها في إعداد الأفراد للحياة الاقتصادية الواقعية، وتنمية وعيهم الاقتصادي، وتعزيز قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

فقد أشار (المدخلي، 2015؛ والشربيني والطناوي، 2011) إلى أن التربية الاقتصادية تهدف إلى توعية الأفراد بالقضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجههم، وإكسابهم أساليب السلوك الاقتصادي الرشيد، وتأهيلهم للتفاعل مع متطلبات العصر، وتنمية قدراتهم على التخطيط واتخاذ القرار وممارسة السلوك الاقتصادي السليم. كما أكد الربعاني والمخلافي (2013) أن من أهم غايات التربية الاقتصادية غرس قيم ترشيد الإنفاق والاعتدال في الاستهلاك، وهي من القيم التي تسهم في بناء سلوك اقتصادي متوازن لدى الأفراد. وفي السياق ذاته تشير بني عيسى (2018) إلى أن التربية الاقتصادية تسهم في تعزيز المهارات والسلوكيات الاقتصادية المرتبطة بحسن إدارة الموارد، والعمل، والإنتاج، والادخار، مما يجعلها أداة تربوية مهمة في إعداد الأفراد للمشاركة الاقتصادية الفاعلة.

سادساً: أبعاد جودة التربية الاقتصادية

تشير الصادق (2018) إلى أن التربية تهدف إلى بناء فكر الإنسان وتدعيم قيمه وتوجيه سلوكه لذلك من المتوقع أن تسهم التربية الاقتصادية في إكساب الفرد المعارف المتعلقة بالاقتصاد ومجموعة من المهارات التي تحسن من السلوك الاقتصادي، وتتمثل أبعاد جودة التربية الاقتصادية في:

1. البعد المعرفي: ويشير إلى الحقائق والمعلومات والمفاهيم والمبادئ والنظريات الاقتصادية المرتبطة بالنظام الاقتصادي وقضاياه ومشكلاته التي يستطيع أن يدركها الفرد.
2. البعد المهاري: ويتضمن المهارات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق التفاعل الإيجابي للفرد مع المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع بصفة عامة، والتي تواجه الفرد في حياته اليومية بصفة خاصة مثل مهارات: (البيع والشراء، الاستهلاك، الإنتاج، الادخار، الترشيد).
3. البعد الوجداني: ويتضمن القيم والاتجاهات المرتبطة بالواقع الاقتصادي والتي تؤدي دورا كبيرا في تشكيل آراء الفرد تجاه مختلف القضايا والمشكلات والإجراءات الاقتصادية، فضلا عن إكسابه سلوكيات إيجابية أثناء التعامل مع متطلبات الحياة الاقتصادية.

تُظهر الأبعاد السابقة أن جودة التربية الاقتصادية لا تتحقق من خلال التركيز على جانب واحد دون الآخر، بل تتطلب تكامل البعد المعرفي الذي يمد الفرد بالمفاهيم الاقتصادية، والبعد المهاري الذي يمكّنه من تطبيق تلك المعارف، والبعد القيمي والسلوكي الذي يوجه ممارساته الاقتصادية نحو الرشد والمسؤولية، ويكتسب هذا التكامل أهمية خاصة لدى طلبة المرحلة الجامعية، إذ إن هذه المرحلة تتطلب

ISSN : 2410-1818

بناء شخصية اقتصادية واعية تمتلك المعرفة الاقتصادية، والمهارات العملية، والقيم التي تساعدها على التعامل مع التحديات الاقتصادية المعاصرة بصورة متوازنة ومسؤولة.

سابعاً: التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية

تكتسب التربية الاقتصادية أهمية متزايدة في المرحلة الجامعية؛ نظرًا لما تمثله هذه المرحلة من انتقال نحو مزيد من الاستقلالية وتحمل المسؤولية في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية. فالطالب الجامعي لم يعد مجرد متلقٍ للمعرفة، بل أصبح فردًا يتعامل مع مواقف اقتصادية واقعية تتطلب وعيًا اقتصاديًا، وقدرة على اتخاذ القرارات المالية والاستهلاكية بصورة رشيدة. وفي هذا السياق، يشير بني عيسى (2018) إلى أن التربية الاقتصادية تسهم في إعداد الأفراد للحياة الاقتصادية الواعية، من خلال تنمية المهارات المرتبطة بالمال والعمل والإنتاج، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع الموارد الاقتصادية بصورة مسؤولة.

كما تؤكد الأدبيات التربوية أن التربية الاقتصادية في البيئة التعليمية لا تقتصر على تزويد الطلبة بالمعلومات النظرية، بل تهدف إلى بناء وعي اقتصادي يساعدهم على فهم القضايا الاقتصادية المحيطة بهم والتفاعل معها بصورة إيجابية. وفي هذا الإطار، أشارت دراسة السيد وآخرون (2020) إلى انخفاض مستوى استيعاب المفاهيم الاقتصادية لدى عدد من الطلبة، وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز التربية الاقتصادية في المراحل التعليمية المختلفة، ولا سيما المرحلة الجامعية. ويُعد الوعي الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية في بناء شخصية الطالب الجامعي؛ إذ يساعده على فهم طبيعة البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها، وتحليل المتغيرات الاقتصادية المحيطة به، واتخاذ قرارات أكثر وعيًا في مجالات الإنفاق والاستهلاك وإدارة الموارد. وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات أن تنمية الوعي الاقتصادي تُعد من الأهداف الأساسية للتربية الاقتصادية؛ لما لها من دور في مساعدة الأفراد على فهم المشكلات الاقتصادية المحيطة، والتعامل معها بصورة رشيدة (المدخلي، 2015؛ الشربيني والطناوي، 2011).

أن تنمية الوعي الاقتصادي للطالب الجامعي تساعد على فهم الظواهر الاقتصادية فهما صحيحا وتوجيه سلوكه الفرد نحو تطوير الاقتصاد والحفاظ عليه من الأزمات والاستغلال غير عقلاني للثروات وهذا لتدعيم وجوده واستمراريته، فتنمية الوعي الاقتصادي لأفراد المجتمع مرتبط أشد الارتباط بتناسق وتكامل وتعاون مختلف المؤسسات التعليمية مع بعضها البعض، فالوعي الاقتصادي لا يقتصر على مرحلة تعليمية معينة بل يشمل كل المراحل التعليمية (بن يحي، 2022).

في حين يُعد السلوك الاستهلاكي من الجوانب المهمة المرتبطة بالتربية الاقتصادية لدى طلبة الجامعة، نظرًا لما يواجهون من مؤثرات اجتماعية وتقنية وتجارية تؤثر في قراراتهم الشرائية وأنماط إنفاقهم. وفي هذا السياق، أظهرت دراسة آل رشود وآخرون (2018) أن ضعف التربية الاقتصادية قد

ISSN : 2410-1818

يؤدي إلى تبني سلوكيات استهلاكية غير رشيدة، تتمثل في تبذير الموارد وضعف الإحساس بقيمة المال واستنزاف الموارد دون تخطيط اقتصادي واضح .كما أشارت دراسة الزهراني (2017) إلى أن التأثر بالإعلانات والتخفيضات التجارية قد يؤدي إلى قرارات شرائية غير مخطط لها، نتيجة ضعف الوعي الاستهلاكي.

وتعكس هذه النتائج أهمية التربية الاقتصادية في توجيه السلوك الاستهلاكي لدى الطلبة نحو مزيد من الاعتدال والوعي في التعامل مع الحاجات والرغبات الاستهلاكية. كما أن التخطيط المالي واتخاذ القرار الاقتصادي من المؤشرات المهمة على جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، حيث يرتبطان بقدرة الطالب على إدارة موارده المالية، وترتيب أولوياته، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، واتخاذ قرارات اقتصادية قائمة على التفكير الواعي.

ثامناً: العوامل المؤثرة في جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية

تتأثر جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية بعدد من العوامل التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسهم في تشكيل وعيهم الاقتصادي وسلوكهم المالي والاستهلاكي، ونظرًا لأن التربية الاقتصادية لا تكون بمعزل عن البيئة المحيطة بالفرد، فإن فهم العوامل المؤثرة فيها يُعد أمرًا مهمًا لتفسير مستوى جودتها لدى الطلبة الجامعيين، والكشف عن العوامل التي قد تسهم في تعزيزها أو إضعافها.

الأسرة ودورها في تشكيل التربية الاقتصادية

تُعد الأسرة المؤسسة التربوية الأولى التي يتعلم فيها الفرد أنماط السلوك الاقتصادي الأساسية، إذ تسهم في بناء المفاهيم الأولية المتعلقة بالمال، والإنفاق، والادخار، وترتيب الأولويات، من خلال الممارسات اليومية والتوجيهات التربوية داخل البيئة الأسرية. وفي هذا السياق، يشير أحمدون (2021) إلى أن الأسرة تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية فاعلة، تؤدي أدوارًا مهمة في تنظيم الاستهلاك وتلبية الحاجات الأساسية، بما يجعلها بيئة أساسية في تشكيل السلوك الاقتصادي للأبناء.

فقد كشفت دراسة الشرعة وآخرون (2018) أن الأسرة تؤدي دورًا متوسطًا في غرس قيم التربية الاقتصادية لدى الأبناء، وهو ما يشير إلى وجود تفاوت في مستوى تأثير الأسرة في بناء التربية الاقتصادية. وفي السياق الدولي، أظهرت دراسة Mokoman (2012) ضعف دور بعض الأسر في تعزيز التربية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الفقر وغياب الرفاهية الاجتماعية، مما يعكس أثر الظروف الاقتصادية الأسرية في تشكيل التربية الاقتصادية للأبناء.

ISSN : 2410-1818

المؤسسات التعليمية والجامعة

تؤدي المؤسسات التعليمية دورًا مهمًا في تعزيز التربية الاقتصادية لدى الطلبة، من خلال تزويدهم بالمعارف الاقتصادية، وتنمية المهارات والسلوكيات المرتبطة بالتعامل مع الموارد واتخاذ القرار الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات التربوية إلى أن التربية الاقتصادية تُعد جزءًا من الدور التربوي للمؤسسات التعليمية في إعداد الأفراد للحياة الواقعية، وتنمية قدرتهم على التعامل مع القضايا الاقتصادية المختلفة (المدخلي، 2015؛ الشربيني والطناوي، 2011). كما أشارت دراسة محمد وآخرون (2021) إلى وجود قصور في أدوار المعلمين في تنمية بعض القيم الاقتصادية لدى الطلبة، وهو ما يعكس أهمية تعزيز الدور التربوي للمؤسسات التعليمية في هذا المجال. وأظهرت دراسة السيد وآخرون (2020) انخفاض مستوى استيعاب المفاهيم الاقتصادية لدى بعض الطلبة، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود التعليمية في مجال التربية الاقتصادية.

وسائل الإعلام والإعلانات التجارية

تُعد وسائل الإعلام من العوامل المؤثرة في تشكيل الاتجاهات الاقتصادية والسلوك الاستهلاكي لدى الشباب، نظرًا لما تقدمه من رسائل تسويقية وإعلانية تؤثر في قرارات الشراء والأنماط الاستهلاكية.

وفي هذا السياق، أوضحت دراسة الزهراني (2017) أن انخفاض الوعي الاستهلاكي يرتبط بالتأثر بالإعلانات والتخفيضات التجارية، بما قد يؤدي إلى قرارات شرائية غير مخطط لها. كما تشير الدراسات المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي إلى أن وسائل الإعلام الحديثة تسهم في تعزيز الثقافة الاستهلاكية، وتؤثر في تصورات الأفراد تجاه الحاجات والرغبات الاقتصادية، وهو ما يجعلها عاملًا مؤثرًا في جودة التربية الاقتصادية.

ففي أغلب الأحيان يكون لوسائل الإعلام تأثيرات سلبية على السلوك الاقتصادي للفرد لأنها تدعم ثقافة الاستهلاك من خلال ما تبثه من إشعارات للسلع والخدمات وهذا ما يتناقض مع دور المؤسسات التعليمية عند قيامها بتنمية الوعي الاقتصادي للطلبة (الغريب، 2012).

مما سبق يتضح أن جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل الأسرة، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، وتُعد هذه العوامل مجتمعة مؤثرة في تشكيل وعي الطلبة الاقتصادي وسلوكهم المالي والاستهلاكي، مما يجعل فهمها ضروريًا لتفسير مستوى جودة التربية الاقتصادية لديهم.

ISSN : 2410-1818

المحور الثاني: الدراسات السابقة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة الجامعة في مدينة مكة المكرمة، وتتناول الباحثة فيما يلي عرضاً للبحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وقد روعي في عرض الدراسات السابقة ترتيبها ترتيبًا زمنيًا من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

هدفت دراسة القرا في (2025) لبيان دور التربية الاقتصادية، وابراز التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسرة، وعلاج التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسرة في ضوء التربية الاقتصادية الإسلامية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها: تسهم التربية الاقتصادية المستمدة من الاقتصاد الإسلامي في النمو الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل الأسري من خلال مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة، كما أن التربية الاقتصادية من منظور اسلامي تبين العلاقة الوطيدة والايجابية بين التربية والنمو الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. التحديات الاقتصادية إذا ما عولجت فإن لها أثار سلبية تؤدي إلى انهيار الأسرة.

بينما سعت دراسة حسن (2024) من خلال تحليل كل من مفهومي التربية الاقتصادية والتربية للوالدية إلى تحديد أبرز المعارف والمهارات والقيم الاقتصادية اللازمة لطلاب الجامعة والتي تمكنهم من القيام بدورهم في تربية الأبناء، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وخلصت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن المفاهيم الاقتصادية كانت كالآتي وهي مفهوم الإنتاج، ومفهوم الإنفاق، ومفهوم الاستهلاك، ومفهوم الادخار، ومفهوم الاستثمار، والمهارات الاقتصادية وهي: مهارة وضع خطة ميزانية، و مهارات ترشيد الاستهلاك، ومهارات تحديد فرص الاستثمار، ومهارة الادخار، والقيم الاقتصادية وهي: قيمة تحري الحلال في الكسب والإنفاق وسبل الاستثمار، وقيمة حب العمل، وقيمة احترام وتقدير المهن المختلفة وأصحابها، وقيمة ترشيد الاستهلاك، قيمة إتقان العمل، قيمة المحافظة على المال والممتلكات العامة، وممتلكات الغير.

في حين توصلت دراسة فهمي (2024) إلى الكشف عن واقع الثقافة الاقتصادية لدى طلاب المستوى الرابع بكلية التربية - جامعة الإسكندرية؛ كنموذج لكليات التربية، وتحقيقا لهدف الدراسة؛ استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي في تحليل مفهومي: الاقتصاد، والثقافة، وفي تحليل أهداف الثقافة الاقتصادية، كما استعانت بإحدى أدوات المنهج الوصفي؛ وذلك بإجراء مقابلة مقننة فردية مع عينة ممثلة للطلاب قوامها (164) طالبًا وطالبة لتعرَّف مدى وعيهم بخصائص الثقافة الاقتصادية، وأهدافها، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي: تدني مستوى الثقافة الاقتصادية لدى طلاب المستوى الرابع بكلية التربية -جامعة الإسكندرية؛ وجاءت نتائج الدراسة في كلا السلوكين لصالح الطلاب الذكور عن الإناث، ولصالح طلاب الشعب الأدبية عن العلمية.

ISSN : 2410-1818

بينما كشفت دراسة بن يحي (2022) عن الدور الوظيفي الذي يمكن أن تؤديه الجامعة الجزائرية في تنمية الوعي الاقتصادي وذلك بتكوين الطالب الجامعي الواعي اقتصادياً والقادر على تحقيق التنمية الشاملة، واستخدمت الدراسة المنهج الاستدلالي، وتوصلت الدراسة إلى أن تنمية الوعي الاقتصادي يتم من خلال نشر المعلومات والاتجاهات الاقتصادية التي توجه السلوك الاقتصادي للطلبة، فيكون أكثر قدرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول الواقعية والفعَّالة التي تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة الذي يقوم بإنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في كل المجالات لتجسيد أهداف التنمية الشاملة.

وتوصلت دراسة (Hermawan et al, 2019)، إلى التعرف على مدى تأثير السلوكيات الاقتصادية، كالتوفير والصحة الاقتصادية، وهي الحالة الاقتصادية، والرضا عن الحالة الاقتصادية على مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلاب الجامعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتم إعداد استبانة خاصة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وحجمها (316) من خمس جامعاتٍ خاصة في باندونج بإندونيسيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوعي الاقتصادي يؤثر بالإيجاب على السلوك الاقتصادي: (سلوك الإنفاق، سلوك التوفير سلوك الإسراف). كما أن الصحة الاقتصادية، والرضا عن الحالة الاقتصادية، يُعدان من العوامل التي تؤثر بالإيجاب في مستوى الوعي الاقتصادي.

كما توصلت دراسة (Yasmin, et al., 2014) إلى محددات الوعي الاقتصادي لدى طلبة الجامعات في باكستان. باستخدام المنهج الوصفي المسحي على عينةٍ من (200) طالب جامعيّ من جامعات مقاطعة البنجاب في باكستان، تم اختيارهم بطريقةٍ عشوائية، تم استخدام الاستبانة كأداةٍ لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان من أهمها: أنَّ كلًا من مستوى الإنفاق والعمر، والنوع الاجتماعي، وتعليم الأب، وتعليم الطالب، يرتبط بشكلٍ دالٍ، وموجب بمستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلاب، أما مستوى تعليم الام، والحساب البنكي؛ فيرتبطان بالوعي الاقتصادي بشكلٍ سلبي، وأن مستوى الوعي الاقتصادي لدى الذكور أكبر من الإناث، وأن الطلاب الأكبر سنًّا لديهم وعي اقتصادي أكبر من الطلاب الأقل سنًّا.

وجاءت دراسة الربيعاني، والمخلافي(2013) لتوضيح مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة البكالوريوس والماجستير بجامعة السلطان قابوس، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال استخدام استبانة تمثل مقياس الوعي الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلاب، وافتقارهم للمعلومات الاقتصادية في بعض المجالات بدرجةٍ كبيرةٍ جدًّا، تستدعي تدخلًا من قبل القائمين على البرنامج، إضافة إلى وجود اختلافات في مستوى الوعي الاقتصادي، تعزى لمتغير النوع، والتخصص، والمستوى التعليمي.

ISSN : 2410-1818

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الربيعاني والمخلافي(2013) ، ودراسة Yasmin et al. (2014)، ودراسة Hermawan et al. (2019)، ودراسة فهمي (2024) في اهتمامها بقياس مستوى الوعي أو الثقافة الاقتصادية لدى الطلبة، والكشف عن مستوى امتلاكهم للمعارف والسلوكيات الاقتصادية .
- تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة بن يحي (2022) في اهتمامها بدور الجامعة والمؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الاقتصادي لدى الطلبة الجامعيين .
- اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة حسن (2024) في اهتمامها بالمعارف والمهارات والقيم الاقتصادية اللازمة للطلبة الجامعيين .
- تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة القرافي (2025) في تناولها لمفهوم التربية الاقتصادية وأهميتها في مواجهة التحديات الاقتصادية .
- اتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي، مثل دراسات: الربيعاني والمخلافي (2013)، وYasmin et al. (2014)، وHermawan et al. (2019)، وفهمي (2024)، وحسن (2024)، مما يؤكد مناسبة هذا المنهج لدراسة الموضوعات المرتبطة بالتربية الاقتصادية.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المتغير الرئيس؛ إذ ركزت بعض الدراسات على الوعي الاقتصادي أو الثقافة الاقتصادية، بينما تركز الدراسة الحالية على جودة التربية الاقتصادية بوصفها مفهومًا أشمل يتضمن المعارف والمهارات والقيم والسلوكيات الاقتصادية .
- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة القرافي (2025) التي ركزت على التربية الاقتصادية من منظور إسلامي في إطار معالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسرة، بينما تركز الدراسة الحالية على طلبة المرحلة الجامعية .
- تختلف عن دراسة حسن (2024) التي ركزت على إعداد الطلبة الجامعيين للقيام بدورهم المستقبلي في تربية الأبناء اقتصاديًا، في حين تهتم الدراسة الحالية بقياس مستوى جودة التربية الاقتصادية لديهم في واقعهم الحالي .

ISSN : 2410-1818

- تختلف الدراسة الحالية عن دراسة بن يحي (2022) التي تناولت دور الجامعة في تنمية الوعي الاقتصادي، بينما تتناول الدراسة الحالية جودة التربية الاقتصادية بصورة أشمل .
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات الأجنبية مثل Yasmin et al. (2014) و Hermawan et al. (2019)من حيث البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ إذ تُطبق الدراسة الحالية في البيئة السعودية .
- تختلف بعض الدراسات السابقة من حيث المجتمع المستهدف؛ إذ ركزت بعض الدراسات على الأسرة، بينما تركز الدراسة الحالية على طلبة المرحلة الجامعية.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري المتعلق بالتربية الاقتصادية، والوعي الاقتصادي، والثقافة الاقتصادية، والسلوك الاقتصادي .
- الاستفادة من الدراسات السابقة في دعم اختيار المنهج الوصفي بوصفه الأنسب لطبيعة الدراسة الحالية .
- الاستفادة منها في بناء أداة الدراسة وصياغة فقراتها في ضوء الأبعاد التي تناولتها الدراسات السابقة .
- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في تفسير مشكلة الدراسة الحالية، خاصة ما يتعلق بضعف مستوى الوعي أو الثقافة الاقتصادية لدى الطلبة .
- الاستفادة منها في تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

رابعاً: أوجه تفرد الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على جودة التربية الاقتصادية، وليس فقط الوعي الاقتصادي أو الثقافة الاقتصادية أو السلوك الاقتصادي منفردًا .
- تتميز بتركيزها على طلبة المرحلة الجامعية بوصفهم فئة تعليمية تواجه تحديات اقتصادية معاصرة .
- تتفرد الدراسة الحالية بتطبيقها في البيئة السعودية - مدينة مكة المكرمة، مما يمنحها خصوصية مكانية تختلف عن الدراسات السابقة .
- تتميز بمحاولة قياس مستوى جودة التربية الاقتصادية من خلال أداة علمية مخصصة لهذا الغرض .
- تجمع الدراسة الحالية بين الأبعاد المعرفية والمهارية والقيمية والسلوكية في تناول التربية الاقتصادية، بخلاف بعض الدراسات التي ركزت على جانب واحد فقط .

ISSN : 2410-1818

- تعالج الدراسة الحالية موضوعًا حديثًا يرتبط بالتحولات الاقتصادية المعاصرة وتأثيرها في الشباب الجامعي.

المحور الثالث: منهج الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها والمتغيرات التي تتناولها، حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة (**مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة**)، ومن ثم تحليل بياناتها وتفسير العلاقات بين المتغيرات (**واقع جودة التربية الاقتصادية**، **مستوى جودة التربية الاقتصادية**)؛ فهو يسعى ليس فقط لوصف الواقع، بل لتحديد الأسباب والعوامل المرتبطة بالظاهرة، مما يسمح بتقديم توصيات مبنية على فهم دقيق للمشكلة.

ويُعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "ذلك المنهج الذي يتناول دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً أو كيفياً. ويتضمن التعبير الكيفي وصفاً للظاهرة وتوضيحاً لخصائصها، أما التعبير الكمي فيُعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها بالظواهر الأخرى"(أبو سليمان، 2006، ص115).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من **جميع طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة**، لعام 1446هـ /1447هـ والبالغ عددهم (**58,334**) طالباً وطالبة بوصفهم الفئة المستهدفة في الدراسة الحالية، نظرًا لارتباط هذه المرحلة بأهمية تنمية الوعي الاقتصادي والسلوك الاقتصادي الرشيد لدى الطلبة.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة ميسرة من طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة وبلغت (70) طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الجامعية، لكون الباحثة من مدينة مكة المكرمة.

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في **الاستبانة**، بوصفها الأداة المناسبة لجمع البيانات المتعلقة بمستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، وذلك لما تتميز به من جمع البيانات من عدد كبير من الأفراد، وسهولة تطبيقها، وملاءمتها لطبيعة الدراسات الوصفية، وقد تم إعداد الاستبانة في ضوء الأدبيات التربوية والدراسات السابقة المرتبطة بالتربية الاقتصادية وجودتها، وبما يتوافق مع أهداف

ISSN : 2410-1818

الدراسة وأسئلتها، وتضمنت مجموعة من الفقرات التي تقيس واقع ومستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية.

وتشتمل الاستبانة محورين أساسيين:

الأول: يقيس واقع جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية بمدينة مكة المكرمة.

والثاني يقيس مستوى جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية بمدينة مكة المكرمة.

إجراءات جمع البيانات

تم جمع بيانات الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بالتربية الاقتصادية وجودتها لدى طلبة المرحلة الجامعية .
2. تحديد أبعاد الدراسة الرئيسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة .
3. إعداد الاستبانة بصورتها الأولية بما يتناسب مع أهداف الدراسة .
4. عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من صدق المحتوى والصدق الظاهري .
5. إجراء التعديلات اللازمة على الأداة في ضوء ملاحظات المحكمين .
6. تطبيق الأداة على العينة المستهدفة من طلبة المرحلة الجامعية في مدينة مكة المكرمة.
7. جمع الاستبانات واستكمال إجراءات تفريغ البيانات وتحليلها إحصائيًا.

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات؛ وتحديداً الأساليب الإحصائية التالية التي تتناسب مع طبيعة متغيرات وتساؤلات الدراسة، ومن أهم الأساليب الإحصائية التي استُخدمت في الدراسة؛ الآتي:

- التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
- معامل ارتباط بيرسون.
- اختبار (ت) (T-test).
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA).
- تحليل الانحدار البسيط.

ISSN : 2410-1818

صياغة عبارات أداة الدراسة في صورتها الأولية:

بعد تحديد مجالات الاستبانة تمت صياغة عباراتها من خلال مراجعة الإطار النظري والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة المشابهة للدراسة الحالية، وتمت صياغة عبارات كل مجال وفقاً للتعريفات الإجرائية للمجال الذي تم قياسه بالاستبانة والاستفادة من بعض العبارات الواردة في الأدوات المستخدمة في تلك الدراسات السابقة ذات الصلة، وتم تدريج الاستجابات للعبارات باستخدام مقياس ليكرت للتدريج الخماسي على النحو الآتي: (أوافق بشدة – أوافق – محايد –لا أوافق – لا أوافق بشدة) تأخذ الدرجات (5 – 4 – 3 – 2 – 1) على التوالي، وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (1): أوزان الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	الوزن	المتوسط الموزون
أوافق بشدة	5	5 – 4.20
أوافق	4	4.20 > - 3.40
محايد	3	3.40> - 2.60
لا أوافق	2	2.60 >- 1.80
لا أوافق بشدة	1	1.80 > - 1

تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة لكل عبارة من عبارات أداة الدراسة ومقارنتها مع المدى الموجود في الجدول السابق وتعطى الإجابة المقابلة للمدى الذي يقع بداخله متوسط العبارة.

صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

فيما يتعلق بصدق الأداة تم التحقق من الصدق الظاهري لها بعرضها على المشرف على الدراسة أولاً ومن ثم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والعلاقة بهذه الدراسة ، وتم اجراء التعديلات المناسبة لضمان وضوح العبارات ومدى ملاءمتها لمستوى المستجيبين ومدى ارتباطها بهذه الدراسة وأهدافها. أما بالنسبة للثبات، فقد تم التأكد من ثبات الأداة عبر تطبيق الاجراءات الاحصائية المناسبة (معاملات الارتباط- الفاكرونباخ) للتأكد من استقرار النتائج عند إعادة التطبيق، مما يضمن مصداقية البيانات المجمعة موثوقية النتائج المستخلصة منها في ضوء المعايير المتبعة في هذه الدراسة، وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: معيار الاتساق الداخلي

تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة أو العبارة وفقاً للجدول التالي:

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (2) : معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه.

واقع جودة التربية الاقتصادية		مستوى جودة التربية الاقتصادية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.580**	11	.728**
2	.668**	12	.812**
3	.637**	13	.760**
4	.719**	14	.768**
5	.677**	15	.598**
6	.536**	16	.768**
7	.716**	17	.836**
8	.704**	18	.655**
9	.588**	19	.741**
10	.374**	20	.767**

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) والخاصة بمعاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لمحوري "واقع جودة التربية الاقتصادية ومستوى جودة التربية الاقتصادية"، والهادفة إلى التحقق من الصدق الداخلي للاتساق فقرات الأداة، أن جميع معاملات الارتباط جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) كما يشير إلى ذلك الرمز (**). وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.374) كحد أدنى للفقرة رقم (10)، و(0.836) كحد أقصى للفقرة رقم (17)، مما يدل على وجود علاقات ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جميع فقرات المقياس ومحاوره، ويعكس ذلك تمتع الأداة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والصدق، ويؤكد أن جميع الفقرات تقيس الأبعاد التي وُضعت لقياسها، مما يدل على صلاحية الأداة وملاءمتها للتطبيق الفعلي في جمع البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

ثانياً: معامل الثبات

يُستخدم معامل ألفا كرونباخ في هذه الدراسة لقياس ثبات أداة البحث (الاستبانة) والتحقق من اتساقها الداخلي، وذلك لضمان أن فقرات المقياس تقيس المتغير نفسه بدقة، وأن الاستجابات مستقرة وموثوقة، مما يعزز مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم وفقاً للمعايير الإحصائية المتبعة في الدراسات التربوية. كما في الجدول التالي:

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (3) : معاملات ألفاكرونباخ للمحاور والدرجة الكلية لأداة الدراسة.

المحور	عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
واقع جودة التربية الاقتصادية	10	0.799
مستوى جودة التربية الاقتصادية	10	0.907
الدرجة الكلية	20	0.952

الجدول رقم (3) يوضح "معاملات ألفا كرونباخ للمحاور والدرجة الكلية لأداة الدراسة"، حيث أن أداة القياس المستخدمة تتمتع بمستويات عالية جداً من الثبات والاتساق الداخلي، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول "واقع جودة التربية الاقتصادية" (0.799)، وهو معامل جيد ومقبول إحصائياً، بينما ارتفعت قيمة المعامل في المحور الثاني "مستوى جودة التربية الاقتصادية" لتبلغ (0.907)، وهو مستوى ممتاز يدل على ترابط عالٍ بين فقرات هذا المحور، أما على مستوى الدرجة الكلية لأداة الدراسة والمكونة من (20) عبارة، فقد بلغ معامل الثبات (0.952)، وهي قيمة تتجاوز بكثير الحدود الدنيا المقبولة إحصائياً (0.70)، مما يؤكد أن الأداة تتمتع بمصداقية وثبات عاليين، وهي بذلك أداة قياس صالحة وموثوقة لتطبيقها في حدود عينة ومجتمع هذه الدراسة واستخلاص النتائج منها.

المحور الرابع: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المحور سوف يتم مناقشة نتائج أداة الدراسة بالاعتماد على البرامج الاحصائية SPSS,SmartPls4 & Excell. وبناءً على الاساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية كما يلي:

أولاً: تحليل المتغيرات الشخصية

- **النوع**

جدول (4) توزيع المستجيبين حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	30	42.9
إناث	40	57.1
المجموع	70	100.0

الجدول رقم (4) يوضح توزيع المستجيبين حسب النوع من حيث التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة والتي يبلغ حجمها الكلي (70) مستجيباً. وتشير النتائج إلى أن فئة الإناث تشكل الأغلبية في عينة البحث، حيث بلغ عددهن (40) مستجيبة وبما يمثل نسبة (57.1٪) من إجمالي العينة، في حين جاءت فئة الذكور في المرتبة الثانية، حيث بلغ عددهم (30) مستجيباً وبما يعادل نسبة (42.9٪). وهذا يعكس تغلباً واضحاً لتمثيل الإناث في عينة الدراسة مقارنة بالذكور، وهو ما يتوافق غالباً مع الطبيعة الديموغرافية للمجتمع الأصلي للدراسة أو طبيعة الفئة المستهدفة، ويؤكد في الوقت ذاته أن العينة

ISSN : 2410-1818

شملت كلا الجنسين بنسب متقاربة نسبياً، مما يضمن تنوع الاستجابات وشموليتها ويضفي مصداقية على تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

التخصص الدراسي

جدول (5) توزيع المستجيبين حسب التخصص الدراسية.

التخصص الدراسي	التكرار	النسبة
التخصصات الصحية	6	8.6
التخصصات العلمية والهندسية	17	24.3
التخصصات الأدبية والإنسانية	36	51.4
التخصصات التطبيقية	11	15.7
المجموع	**70**	**100.0**

يُوضّح الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الدراسي، حيث يبلغ إجمالي حجم العينة (70) مستجيباً. ويتبيّن من خلال قراءة البيانات أن التخصصات الأدبية والإنسانية جاءت في المرتبة الأولى وبفارق واضح، إذ استحوذت على النسبة الأكبر من العينة بواقع (36) مستجيباً وبنسبة مئوية بلغت (51.4٪)، مما يشير إلى أن أكثر من نصف المستجيبين ينتمون إلى هذا المسار. وفي المرتبة الثانية حلّ أصحاب التخصصات العلمية والهندسية بـ (17) مستجيباً وبنسبة (24.3٪)، تلاها التخصصات التطبيقية في المرتبة الثالثة بعدد (11) مستجيباً وبنسبة (15.7٪). وفي المقابل، جاءت التخصصات الصحية في المرتبة الأخيرة والأقل تمثيلاً ضمن العينة، حيث اقتصر عدد المستجيبين على (6) مستجيبين فقط، وبما يعادل نسبة (8.6٪). وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن عينة الدراسة تتسم بالتنوع في الخلفيات التخصصية، إلا أنها تتركز بشكل أساسي وغالب في مجال التخصصات الأدبية والإنسانية مقارنة ببقية التخصصات الأخرى.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: تحليل المحاور

المحور الأول: واقع جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية بمدينة مكة المكرمة.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على عبارات محور (واقع جودة التربية الاقتصادية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
أفكر في قيمة أي منتج قبل شرائه.	4.56	0.58	كبيرة جداً	1
أميز بين احتياجاتي ورغباتي عند الشراء.	4.40	0.77	كبيرة جداً	3
أسعى إلى استثمار جزء من مالي بطريقة مناسبة.	4.09	0.93	كبيرة	6
أنظم مصروفي الشخصي بانتظام.	3.87	1.14	كبيرة	7
أتجنب شراء الأشياء غير الضرورية.	3.86	0.92	كبيرة	8
أقارن بين الأسعار قبل الشراء.	4.33	0.81	كبيرة جداً	5
أحدد أولوياتي قبل الإنفاق.	4.36	0.68	كبيرة جداً	4
أخصص جزءاً من مصروفي للادخار.	3.69	1.17	كبيرة	9
أتحمل مسؤولية قراراتي المالية.	4.56	0.71	كبيرة جداً	2
أعتمد على الشراء بالتقسيط لمشترياتي.	3.07	1.30	متوسطة	10
	4.08	0.90	كبيرة	

الجدول (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات (واقع جودة التربية الاقتصادية) حيث تبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور بلغ (4.08) بانحراف معياري قدره (0.90) وبدرجة موافقة "كبيرة"، مما يدل على أن أفراد العينة يمتلكون مستوى عالٍ من الوعي والممارسات الرشيدة تجاه المفاهيم والسلوكيات الاقتصادية والمالية، مع تجانس نسبي في استجاباتهم وتقاربها حول المتوسط العام كما يتضح من قيمة الانحراف المعياري. وبترتيب عبارات المحور ترتيباً تنازلياً وفقاً

ISSN : 2410-1818

لمتوسطاتها الحسابية، جاءت عبارة "أفكر في قيمة أي منتج قبل شرائه" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.56) وانحراف معياري (0.58) ودرجة موافقة "كبيرة جداً"، مما يعكس وعي الأفراد بأهمية التقييم المسبق للمنتجات والتفكير بعقلانية قبل الإنفاق. تلتها في المرتبة الثانية عبارة "أتحمل مسؤولية قراراتي المالية" بمتوسط (4.56) وانحراف معياري (0.71) ودرجة موافقة "كبيرة جداً"، مما يشير إلى نضج الأفراد وتحملهم لمسؤولية اختياراتهم المالية وتداعياتها. وفي المرتبة الثالثة حلت عبارة "أميز بين احتياجاتي ورغباتي عند الشراء" بمتوسط (4.40) وانحراف معياري (0.77) ودرجة موافقة "كبيرة جداً"، وهو ما يدل على قدرة الأفراد على الترشيد والتمييز الواضح بين الضروريات والكماليات. وجاءت عبارة "أحدد أولوياتي قبل الإنفاق" في المرتبة الرابعة بمتوسط (4.36) وانحراف معياري (0.68) ودرجة موافقة "كبيرة جداً"، مما يبرز مهارة التخطيط المالي المسبق وتحديد الأولويات. وفي المرتبة الخامسة، جاءت عبارة "أقارن بين الأسعار قبل الشراء" بمتوسط (4.33) وانحراف معياري (0.81) ودرجة موافقة "كبيرة جداً"، مما يدل على اتباع سلوك تسوقي عقلاني يهدف إلى الحصول على أفضل قيمة مقابل المال. وفي المرتبة السادسة، جاءت عبارة "أسعى إلى استثمار جزء من مالي بطريقة مناسبة" بمتوسط (4.09) وانحراف معياري (0.93) ودرجة موافقة "كبيرة"، مما يشير إلى توجه إيجابي لدى الأفراد نحو تنمية أموالهم واستثمارها بدلاً من إبقائها راكدة. وفي المرتبة السابعة، حلت عبارة "أنظم مصروفي الشخصي بانتظام" بمتوسط (3.87) وانحراف معياري (1.14) ودرجة موافقة "كبيرة"، مما يعكس ممارسة الإدارة المالية اليومية، وإن كان الانحراف المعياري يشير إلى وجود تباين في مدى التزام الأفراد بتنظيم مصروفهم. وتلتها في المرتبة الثامنة عبارة "أتجنب شراء الأشياء غير الضرورية" بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (0.92) ودرجة موافقة "كبيرة"، مما يدل على ممارسة السلوك الاستهلاكي الرشيد وتجنب الإسراف. وفي المرتبة التاسعة، جاءت عبارة "أخصص جزءاً من مصروفي للادخار" بمتوسط (3.69) وانحراف معياري (1.17) ودرجة موافقة "كبيرة"، مما يشير إلى وجود توجه للادخار، مع تباين واضح بين الأفراد في مدى تطبيقهم لهذه الممارسة كما يتضح من الانحراف المعياري. وأخيراً، جاءت عبارة "أعتمد على الشراء بالتقسيط لمشترياتي" في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.07) وانحراف معياري (1.30) ودرجة موافقة "متوسطة"، مما يدل على أن الأفراد لا يميلون إلى الاعتماد على الديون أو الشراء بالتقسيط في مشترياتهم، وهو سلوك إيجابي يعكس تجنبهم للوقوع في الالتزامات المالية، مع ملاحظة أن الانحراف المعياري المرتفع نسبياً يدل على تباين آراء أفراد العينة حول مدى ممارستهم لهذه العادة.

ISSN : 2410-1818

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على عبارات محور (مستوى جودة التربية الاقتصادية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
أعاني من قلة التثقيف الاقتصادي.	3.44	1.09	كبيرة	2
أواجه صعوبة في تنمية ثقافتي المالية.	3.39	1.08	كبيرة	3
أجد صعوبة في فهم الأنظمة المالية في بلادي.	3.14	1.33	متوسطة	8
يصعب عليَّ الاعتدال في الإنفاق.	3.29	1.08	متوسطة	4
أفتقد إلى مهارات الادخار.	3.54	1.09	كبيرة	1
أعجز عن إعداد ميزانيتي الشخصية.	3.24	1.11	متوسطة	5
أواجه مشقة في قرارات البيع والشراء.	3.21	1.15	متوسطة	7
لا أتحقق من موثوقية المتاجر الإلكترونية قبل الشراء.	2.51	1.37	ضعيفة	10
أعجز عن معرفة حقوق المستهلك.	3.24	1.32	متوسطة	6
أعاني من كثرة الديون الشخصية.	2.69	1.42	متوسطة	9
	3.17	1.20	متوسطة	

يُوضّح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة نحو عبارات محور "مستوى جودة التربية الاقتصادية"، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.17) بانحراف معياري (1.20)، وبدرجة موافقة "متوسطة"، وهو ما يدل على أن أفراد العينة في مستوى متوسط من التحديات والفجوات في التربية الاقتصادية والمالية، مما يعكس وجود حاجة لتطوير مهاراتهم ووعيهم الاقتصادي. وبحسب الترتيب التنازلي للمتوسطات الحسابية، جاءت عبارة "أفتقد إلى مهارات الادخار" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.54) وانحراف معياري (1.09) ودرجة موافقة "كبيرة"، مما يدل على إدراك الأفراد لقصورهم الواضح في مهارات الادخار كجانب تطبيقي للإدارة المالية. تلتها في المرتبة الثانية عبارة "أعاني من قلة التثقيف الاقتصادي" بمتوسط (3.44) ودرجة كبيرة، دلالة على الشعور العام بنقص الوعي والتثقيف الاقتصادي الأساسي. وجاءت عبارة "أواجه صعوبة في تنمية ثقافتي المالية" ثالثاً بمتوسط (3.39) ودرجة كبيرة، مما يشير إلى وجود عوائق تحول دون تطوير الثقافة المالية ذاتياً. وفي نطاق الموافقة "المتوسطة"، حلت عبارة "يصعب علي الاعتدال في الإنفاق" رابعاً بمتوسط (3.29)، مما يعكس صعوبة متوسطة في ضبط وترشيد الاستهلاك، وتساوت العبارتان "أعجز عن إعداد ميزانيتي الشخصية" و"أعجز عن معرفة حقوق المستهلك" في المرتبتين الخامسة والسادسة بمتوسط

ISSN : 2410-1818

(3.24) لكليهما، مما يدل على قصور متوسط في مهارات التخطيط المالي المسبق والوعي بالحقوق النظامية عند الشراء. وجاءت عبارة "أواجه مشقة في قرارات البيع والشراء" سابعاً بمتوسط (3.21)، مما يعكس تردداً في اتخاذ القرارات السوقية، تلتها عبارة "أجد صعوبة في فهم الأنظمة المالية في بلدي" ثامناً بمتوسط (3.14)، دالة على فهم محدود للأنظمة المالية المحلية. وفي أسفل الترتيب، جاءت عبارة "أعاني من كثرة الديون الشخصية" تاسعاً بمتوسط (2.69) ودرجة متوسطة، مما يشير إلى مستوى مقبول نسبياً من التحكم في المديونية مقارنة بباقي التحديات، وأخيراً جاءت عبارة "لا أتحقق من موثوقية المتاجر الإلكترونية قبل الشراء" في المرتبة العاشرة بمتوسط ضعيف بلغ (2.51) وانحراف معياري (1.37)، وهو ما يدل على عكس معنى العبارة؛ أي أن أفراد العينة يتحققون فعلياً من موثوقية المتاجر الإلكترونية قبل الشراء، مما يعكس وعياً إيجابياً بمخاطر التجارة الإلكترونية، وتُستخلص من ذلك أن أبرز فجوات التربية الاقتصادية لدى العينة تتمثل في الادخار والتثقيف المالي، في حين يُعد الوعي بالتسوق الإلكتروني أقل الفجوات.

ثالثاً: الفروق بين المتغيرات الشخصية في محاور أداة الدراسة

لإيجاد الفروق تم استخدام معاملي تحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار (t) للعينات المستقلة Independent sample t-testكما يلي:

- **النوع:**

جدول (8) الفروق في استجابات المبحوثين وفقاً للنوع على عبارات محاور أداة الدراسة.

المحاور	الجنس	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة الاحصائي
واقع جودة التربية الاقتصادية	ذكور	41.6333	5.62313	1.129	.263
	إناث	40.1250	5.46404		
مستوى جودة التربية الاقتصادية	ذكور	33.8333	8.83989	1.755	.084
	إناث	30.1000	8.78460		

يتضح من خلال الجدول (8)، الذي يوضح نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق التي تعزى لمتغير الجنس، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في كلا المحورين.

ISSN : 2410-1818

ففيما يخص "واقع جودة التربية الاقتصادية"، حصل الذكور على متوسط حسابي بلغ (41.6333) بانحراف معياري (5.62313)، بينما حصلت الإناث على متوسط حسابي (40.1250) بانحراف معياري (5.46404)، وبلغت قيمة (ت) (1.129) بمستوى دلالة إحصائية (0.263)، وهو مستوى أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً، على الرغم من أن الفروق تصب في اتجاه الذكور. وفيما يتعلق بـ "مستوى جودة التربية الاقتصادية"، حصل الذكور على متوسط حسابي (33.8333) بانحراف معياري (8.83989)، بينما حصلت الإناث على متوسط حسابي (30.1000) بانحراف معياري (8.78460)، وبلغت قيمة (ت) (1.755) بمستوى دلالة إحصائية (0.084)، وهو مستوى أكبر من (0.05)، مما يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في هذا المحور أيضاً، مع بقاء الفروق في اتجاه الذكور. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بشكل عام أن متغير الجنس لا يُحدث تأثيراً دالاً إحصائياً على استجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع ومستوى جودة التربية الاقتصادية.

- **التخصص الدراسي:**

جدول (9) الفروق في استجابات المبحوثين وفقاً للتخصص الدراسي على عبارات محاور أداة الدراسة

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
واقع جودة التربية الاقتصادية	بين المجموعات	131.233	3	43.744	1.451	.236
	داخل المجموعات	1989.110	66	30.138		
	الكلي	**2120.343**	**69**			
مستوى جودة التربية الاقتصادية	بين المجموعات	17.893	3	5.964	.072	.975
	داخل المجموعات	5496.807	66	83.285		
	الكلي	**5514.700**	**69**			

يتضح من خلال الجدول (9)، الذي يعرض نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق التي تعزى لمتغير التخصص الدراسي، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة باختلاف تخصصاتهم الدراسية في كلا المحورين. ففيما يخص محور "واقع جودة التربية الاقتصادية"،

ISSN : 2410-1818

بلغت قيمة (F) (1.451) بمستوى دلالة إحصائية (0.236)، وهو مستوى أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير التخصص الدراسي. وفيما يتعلق بـ "مستوى جودة التربية الاقتصادية"، بلغت قيمة (F) (0.072) بمستوى دلالة إحصائية (0.975)، وهو مستوى أكبر من (0.05)، مما يؤكد أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة باختلاف تخصصاتهم الدراسية في هذا المحور. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بشكل عام أن متغير التخصص الدراسي لا يُحدث تأثيراً دالاً إحصائياً على استجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع ومستوى جودة التربية الاقتصادية.

رابعاً: العلاقة بين المتغيرات:

لإيجاد العلاقة بين المتغيرات تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط بواسطة smartpls4 كما يلي:

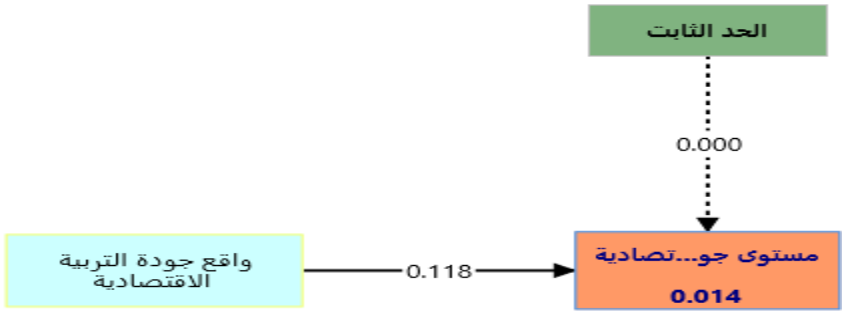

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	المعامل غير المعياري (B)	المعامل المعياري (β)	قيمة T	قيمة P
واقع جودة التربية الاقتصادية	0.073	0.118	0.979	0.331
الحد الثابت	38.454	-	15.644	0.000

"يُوضّح الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر المتغير المستقل "واقع جودة التربية الاقتصادية" في المتغير التابع، حيث تظهر النتائج أن قيمة الحد الثابت بلغت (38.454) كمعامل غير معياري، وبلغت قيمته التائية (t) (15.644) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن الحد الثابت ذو دلالة إحصائية ويمثل القيمة التي يستقر عليها المتغير التابع عند ثبات المتغير المستقل صفراً. وفيما يخص المتغير المستقل "واقع جودة التربية الاقتصادية"، أظهرت النتائج أن قيمة المعامل غير المعياري (B) بلغت (0.073) وقيمة المعامل المعياري (β) بلغت (0.118)، مما يشير إلى وجود اتجاه طردي في العلاقة؛ إذ إن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغير

ISSN : 2410-1818

المستقل تقابلها زيادة بمقدار (0.073) وحدة في المتغير التابع. ومع ذلك، وبالرجوع إلى القيمة التائية (t) التي بلغت (0.979) وقيمة المعنوية الإحصائية (P-value) التي بلغت (0.331)، يتضح أن قيمة المعنوية أكبر من (0.05)، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لـ "واقع جودة التربية الاقتصادية" في المتغير التابع، وبناءً عليه تُرفض الفرضية -إن وُجدت- التي تنص على وجود أثر معنوي لهذا المتغير.

نتائج المتغيرات الشخصية:

- جاءت فئة الإناث في المرتبة الأولى من إجمالي عينة الدراسة (70 مستجيباً) بنسب(57.1%) .
- استحوذت التخصصات الأدبية والإنسانية على أعلى نسبة بواقع (51.4٪)، في حين جاءت التخصصات الصحية في أدنى نسبة بواقع(8.6%) .

نتائج المحاور:

المحور الأول: "واقع جودة التربية الاقتصادية".

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام بلغ (4.08) بانحراف معياري (0.90)، مما يدل على درجة موافقة "كبيرة". جاءت عبارة "أفكر في قيمة أي منتج قبل شرائه" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.56) وبدرجة موافقة "كبيرة جداً"، بينما جاءت عبارة "أعتمد على الشراء بالتقسيط لمشترياتي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.07) وبدرجة موافقة "متوسطة".

المحور الثاني: "مستوى جودة التربية الاقتصادية".

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام بلغ (3.17) بانحراف معياري (1.20)، مما يدل على درجة موافقة "متوسطة". تصدرت العبارة "أفتقد إلى مهارات الادخار" الترتيب بمتوسط حسابي (3.54) وبدرجة موافقة "كبيرة". بينما جاءت العبارة "لا أتحقق من موثوقية المتاجر الإلكترونية قبل الشراء" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.51) وبدرجة موافقة "ضعيفة" (والتي تعكس وعياً إيجابياً لدى العينة بتحققها الفعلي من المتاجر).

نتائج الفروق والعلاقة بين المتغيرين:

أولاً: نتائج اختبار الفروق (حسب المتغيرات الديموغرافية)

أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في الاجابة على محاور أداة الدراسة حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية (p-value) أكبر من (0.05)، ما يعني أن استجابات أفراد عينة الدراسة لا تتأثر بالمتغيرات الشخصية لهم أي تتساوى إدراكاتهم حول هذه المحاور.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: نتائج اختبار الأثر (الانحدار الخطي البسيط)

أظهر التحليل وجود اتجاه طردي طفيف، بمتوسط غير معياري بلغ (B=0.073). وبلغت القيمة التائية (T=0.979)، وقيمة المعنوية الإحصائية (P=0.331)، وهي قيمة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

ISSN : 2410-1818

مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج أن محور "واقع جودة التربية الاقتصادية" حصل على درجة موافقة "كبيرة" (متوسط 4.08)، حيث تصدرت عبارة "أفكر في قيمة أي منتج قبل شرائه" وعكست العينة ميلاً لتجنب الشراء بالتقسيط. تتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة حسن (2024) حول ضرورة امتلاك طلاب الجامعة لمهارات ترشيد الاستهلاك ووضع الخطط المالية، كما تتوافق مع دراسة Hermawan et al. (2019) التي أشارت إلى أن الوعي الاقتصادي ينعكس إيجاباً على ضبط سلوكيات الإنفاق والتوفير. وتدعم هذه النتيجة أيضاً ما ذهب إليه الربعاني والمخلافي (2013) من أن غرس قيم الاعتدال في الاستهلاك هو غاية أساسية للتربية الاقتصادية، مما يفسر ميل عينة الدراسة الحالية للتفكير العقلاني المسبق قبل الشراء وتجنب الالتزامات المالية غير الضرورية.

وكذلك كشفت النتائج أن محور "مستوى جودة التربية الاقتصادية" جاء بدرجة موافقة "متوسطة" (متوسط 3.17)، حيث تصدرت عبارة "أفتقد إلى مهارات الادخار" تلتها عبارة "أعاني من قلة التثقيف الاقتصادي". تتفق هذه النتيجة بوضوح تام مع دراسة البازعي والخضر (2020) التي أشارت إلى افتقار نسبة كبيرة من الأفراد لثقافة الادخار واللجوء أحياناً لتغطية النفقات بطرق غير مخططة، وكذلك مع دراسة فهمي (2024) التي كشفت عن تدني مستوى الثقافة الاقتصادية لدى طلاب الجامعة. كما تتوافق مع دراسة السيد وآخرون (2020) التي أظهرت انخفاض مستوى استيعاب المفاهيم الاقتصادية لدى الطلبة، مما يؤكد أن وجود وعي مبدئي (كما ظهر في المحور الأول) لا يلغي وجود فجوة تطبيقية حقيقية في مهارات الإدارة المالية مثل الادخار وإعداد الميزانيات الشخصية.

وكما أظهر التحليل الإحصائي (اختبار ت) عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في كلا المحورين. تختلف هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة التي رصدت تفوقاً للذكور، مثل دراسة فهمي (2024) التي جاءت نتائجها لصالح الطلاب الذكور، ودراسة Yasmin et al. (2014) التي أكدت أن مستوى الوعي الاقتصادي لدى الذكور أكبر من الإناث، وكذلك دراسة الربيعاني والمخلافي (2013) التي وجدت اختلافات تعزى لمتغير النوع. ويمكن تفسير اتفاق الجنسين في الدراسة الحالية بتقارب الفرص التعليمية، والتعرض المشترك لنفس المؤثرات الاقتصادية والرقمية في البيئة الجامعية المعاصرة، مما ساهم في تقليص الفجوة التقليدية التي كانت تُرصد في الدراسات الأقدم.

وكذلك بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة باختلاف تخصصاتهم الدراسية. تتعارض هذه النتيجة مع دراسة الربيعاني والمخلافي (2013) التي أشارت إلى وجود اختلافات في مستوى الوعي الاقتصادي تعزى للتخصص، ومع دراسة فهمي (2024) التي وجدت تفوقاً لطلاب الشعب الأدبية على العلمية. ويمكن مناقشة هذه النتيجة بأن التحديات الاقتصادية (مثل صعوبة الادخار أو قلة التثقيف المالي) هي تحديات عامة وعابرة للتخصصات تواجه جميع طلاب

ISSN : 2410-1818

الجامعة، خاصة في ظل غياب مقررات إجبارية موحدة ومعتمدة للتربية المالية والوعي الاقتصادي في الخطط الدراسية لمعظم الكليات والتخصصات.

أظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير "واقع جودة التربية الاقتصادية" كمتغير مستقل (قيمة P = 0.331). يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما أشارت إليه الدراسات السابقة من تعقد وتشابك العوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي؛ فدراسة الشرعة وآخرون (2018) أشارت إلى أن دور الأسرة في غرس هذه القيم يأتي بدرجة "متوسطة" فقط، ودراسة الزهراني (2017) أكدت على التأثير القوي للإعلانات ووسائل الإعلام في تشكيل السلوك الاستهلاكي. هذا يعني أن الممارسات الفردية (الواقع) قد لا تكون كافية بمفردها للتنبؤ بـ "المستوى" العام لجودة التربية الاقتصادية أو تحسينها بشكل جذري، دون وجود منظومة داعمة ومؤسسية (أسرية، جامعية، ومجتمعية) تعزز هذا الواقع وتحوله إلى مهارات راسخة، وهو ما يفسر ضعف العلاقة التنبؤية بين المتغيرين في النموذج الإحصائي الحالي.

التوصيات:

من واقع التحليل الاحصائي لأداة الدراسة يمكن أن نوصي بالآتي:

1. يمكن إدراج مقررات اختيارية أو ورش عمل تطبيقية إلزامية في "الثقافة المالية، وإدارة الميزانية الشخصية، ومهارات الادخار" ضمن الأنشطة الجامعية لجميع التخصصات، لسد الفجوة التطبيقية التي كشفتها النتائج.
2. نظراً لأن الوعي الفردي وحده لم يظهر أثراً إحصائياً قوياً، يُوصى بتعاون الجامعات مع المؤسسات المالية والبنكية لتقديم برامج توعوية ومؤسسية تدعم تحول الوعي النظري إلى مهارات مالية راسخة.
3. تصميم حملات توعوية رقمية موجهة لطلبة الجامعات تركز تحديداً على آليات الادخار الآمن وكيفية تجنب الديون الشخصية، باعتبارها أعلى التحديات التي أقرت بها العينة.
4. إجراء دراسات مستقبلية على عينات أكبر وأكثر تنوعاً جغرافياً (تشمل عدة مدن جامعية) للتأكد من إمكانية تعميم هذه النتائج والتحقق من ثباتها.

ISSN : 2410-1818

مقترحات بحثية مستقبلية:

1. بناء برنامج تدريبي قائم على الثقافة المالية وقياس فاعليته في تنمية جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية.
2. الكشف عن دور الأسرة والجامعة في تعزيز جودة التربية الاقتصادية لدى طلبة المرحلة الجامعية، وتحديد أكثر العوامل تأثيرًا في تنمية الوعي والسلوك الاقتصادي لديهم .
3. دراسة العلاقة بين جودة التربية الاقتصادية وجودة الحياة أو السلوك الاستهلاكي لدى طلبة المرحلة الجامعية، للكشف عن أثر التربية الاقتصادية في تحسين الممارسات الحياتية والمالية للطلبة.

ISSN : 2410-1818

المراجع

المراجع العربية:

ابو سليمان، عبد الوهاب. (2006). *كتابة البحث العلمي صياغة جديدة*، مكتبة الرشد: الرياض.

أحمد، سهام، وعبد الجواد، مروة. (2016). آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلاب. *مجلة العلوم التربوية*، 2(4)، 20-75.

أحمدون، نجلاء. (2012). بنية الأسرة في ظل المتغيرات الاجتماعية ووظائفها. *مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية*، (15)، 71-36.

آل رشود، سعد بن محمد بن سعد، وأبو فراج، أشرف عبد الوهاب، ونافع، سعيد عبده. (2018). ثقافة الاستهلاك لدى الأسرة السعودية: دراسة ميدانية. *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، 1(12)، 53-164.

البازعى، حصة حمود، والخضر، خلود فهد. (2020). واقع الدور للتربوي للأسرة السعودية في تعزيز ثقافة الادخار لدى الطفل في ضوء المتغيرات المعاصرة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 14(1)، 472- 508.

بن يحي، سهام. (2022). الجامعة الجزائرية وتنمية الوعي الاقتصادي في ظل مجتمع المعرفة. *مجلة دراسات اقتصادية*. 16(1)، 457-470.

بني عيسى، عبد الرؤوف. (2018، أبريل) التربية الاقتصادية من منظور إسلامي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي: دور المصارف الإسلامية في التنمية بمركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان ابريل، 139-152.

التركاوي، كيندة حامد. (2017). *التربية الاقتصادية في الإسلام*، شبكة الألوكة.

حسروميا، لويزة. (2018). جودة العلاقات الوالدية مع الأبناء في ظل تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي: موقع يوتيوب نموذجاً دراسة ميدانية بمدينة باتنة. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (33)، 128-115.

حسن، فتحية أحمد عبد القادر. (2024). دور الجامعة في التربية الوالدية لطلابها في مجال التربية الاقتصادية (دراسة تحليلية). *مجلة كلية التربية*، 39(2). 160-228.

حماد، وجيدة محمد نصر، والحبشي، محمد أحمد. (2015). فاعلية برنامج إرشادي لإكساب شباب الجامعة انماط الاستهلاك الرشيد، *مجلة الاقتصاد المنزلي*، جامعة المنوفية، 2(25).

الدوسري، راشد بن ظافر بن راشد. (2016). إسهام المدرسة الثانوية في تنمية الوعي الاقتصادي لطلابها من وجهة نظر المعلمين. *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية*، 11(3)، 465-483

ISSN : 2410-1818

الربعاني، أحمد، والمخلافي، محمد. (2013). مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 4(12)، 141-153.

الزهراني، ناصر عوض صالح. (2017). واقع تحقيق الأسرة السعودية لمفهوم الاستهلاك المستدام: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الأسر السعودية. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 10(1)، 117-199.

سويد، جيهان على السيد (2012): الكفاءة النفسية وعلاقتها بقلق المستقبل المهني والقيم لدى طلاب الجامعة المصرية والسعودية دراسة ميدانية غير ثقافية، *مجلة الارشاد النفسي*، ع31، 178 - 109.

السيد، فايزة، ومحمد، خالد، ومعبد، علي. (2020). استخدام استراتيجية (s'E seven) البنائية في تدريس الدراسات الاجتماعية لتنمية بعض المفاهيم الاقتصادية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية. *مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط*، 36(7)، 350-374.

الشامي، محمد. (2005). *التربية الاقتصادية*. دار الفكر العربي: القاهرة.

الشربيني، فوزي، والطناوي، عفت. (2011). *مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين*. مكتبة أنجلو المصرية: القاهرة.

الشرعة، ناصر، والرشيدي، براك، والرشيدي، أحمد عبيد. (2018). دور الأسرة الكويتية في غرس قيم التربية الاقتصادية الإسلامية لدى الأبناء من وجهة نظرهم: دراسة ميدانية بمحافظة الفروانية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، س44، (169)، 309-338.

الصادق، حنان محمد فوزي. (2018). دراسة تقويمية لأبعاد التربية الاقتصادية للطفل في ضوء المعايير القومية لرياض الأطفال. مجلة الطفولة، 26(1)، 61-128.

عامر، طارق. (2008). *أصول التربية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية*. القاهرة: دار المعارف.

عبد الحليم، مروة، ونايل، نبيهة، عبد المقصود، حسينة. (2013). تنمية بعض مفاهيم الاقتصادية لدى الأم وأثرها على طفل الروضة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 1(149)، 305-329.

عطية، وليد. (2016). التنشئة الاجتماعية بين الأساليب المتبعة والعوامل المؤثرة. *مجلة آفاق للعلوم*، (٣)، 139 -145.

العقل، عقل عبد العزيز. (2021). أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية. *المجلة التربوية*، 82، 865-910.

العماري، عباس عبد الأمير طه والميالي، سمير فليح. (2023). جودة الحياة الاقتصادية الحضرية في مدينة كربلاء: دراسة في مؤشرات التنمية الحضرية، *مجلة الباحث*، 3(42).

ISSN : 2410-1818

العميري، فهد. (2013). التربية السياحية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، (4)9، 289-402.

الغريب، عبد العزيز بن علي. (2012). *نظريات علم الاجتماع، تصنيفاتها اتجاهاتها وبعض نماذجها التطبيقية من النظرية الوضعية إلى ما بعد الحداثة*. دار الزهراء: الرياض.

فهمي، هيام أحمد. (2024). الثقافة الاقتصادية لدى طلاب كليات التربية في مصر- كلية التربية- جامعة الإسكندرية نموذجاً. *مجلة كلية التربية*، 34(3)، 113-339.

القرافي، أحمد بن سويعد عبد الوهاب. (2025). مواجهة التحديات الاقتصادية الأسرية في ضوء التربية الاقتصادية الإسلامية. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، 9(31)، 1-28.

الكندري، يعقوب يوسف. (1992). *التنشئة الاجتماعية وأنماط السلوك الاستهلاكي لدى الشباب الخليجي*. الكويت: دار القلم.

محمد، دعاء، والسيد، محمد، وعلي، عزه. (2021). دور معلمي مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي في تنمية بعض القيم الاقتصادية لدى الطلاب. *مجلة سوهاج للشباب الباحثين*، 1(1)، 61-77.

المدخلي، محمد. (2015). واقع التربية الاقتصادية في الأسرة السعودية: دراسة ميدانية. *مجلة دراسات عربية ونفسية*، 1(67)، 301-322.

المراجع الأجنبية

Borg, F. (2017). Economic (financial) literacy in early childhood education: The challenges of a contemporary childhood. *Cogent Education, 4*(1), 1334389. https://doi.org/10.1080/2331186X.2017.1334389

Hermawan, A., Guardi, A., & Agustine, W. M. I. (2019). Understanding the determinants of financial literacy: A quantitative study on students. *Advances in Economics, Business and Management Research, 65*, 399–401.

Jennings, A. (2017). *Exploring the autonomous economic world of children: A mixed methods study of kids' naive economic theories incorporating ethnographic methodologies and behavioral economics* (Doctoral dissertation, University of Delaware).

Mokomane, Z. (2012). Role of families in social and economic empowerment of individuals. In *United Nations expert group meeting on promoting empowerment of people in achieving poverty eradication, social integration and full employment and decent work for all*. United States.

Yasmin, F., Kouser, R., Hassan, I., & Ahmad, W. (2014). Determinants of economic literacy at university level: A case of Pakistan. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences*, 8 (3), 914–924.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59